قمع الانتفاضة بالوسائل العسكرية فقط. فالجيش الاسرائيلي يخوض صراعاً في حرب من نوع آخر، لم تعرفها اسرائيل من قبل. واذا كانت الانتفاضة لم تحقق اهدافها في عامين، فان الجيش «لم ينجح في تصفية الانتفاضة؛ وهو بالتأكيد، لم ينجح في اعادة الوضع في المناطق [المحتلة] الى سابق عهده» (اون ليفي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

واعترف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق شامير، صراحة، بصعوبة القضاء على الانتفاضة بالقوة العسكرية. وقال، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، ان الجيش الاسرائيلي لم ينجح في السيطرة على الانتفاضة، وانه، حتى الآن، لم يحقق هدف اعادة النظام والهدوء في المناطق المحتلة. وتوقّع رابين ان تستمر الانتفاضة لمدة عام، او عامين آخرين، موضحاً ان اسرائيل سوف «تواصل استخدام كل الوسائل التي استخدمتها في السنوات الاولى، بما فيها المواجهات، والضرب، والاعتقال، والعبارات البلاستيكية والمطاطية، وفرض منع التجول على نطاق واسع. واعترف بأن الجنود الاسرائيليين، لا يحبذون فعل ذلك، لكنهم مدركون لماذا يجب عليهم التنفيذ. وأضاف، ان اسرائيل «لم تنجح في منع الاضرابات، واغلاق المحلات التجارية، وبقية الوسائل السلبية، التي يتبعها سكان المناطق [المحتلة]. ولقد حاولنا السيطرة على ذلك ففشلنا... ولن نكرر المحاولة، مرة أخرى» (داليا شاحوري، **عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٦).

وفي ندوة نظمتها جامعة تل ـ أبيب، بمناسبة مرور عامين على بدء الانتفاضة، قال رابين: «توجد حدود لفرض سياسات على الشعوب... [و] ان العالم حسّاس، اليوم، ازاء حقوق الانسان، وحقوق الشعوب الصغيرة... وبسبب ذلك، يجب الاستمرار في استخدام الضغط الاقتصادي، والاداري، والعقوبات في المناطق [المحتلة]» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/١١).

ولعلّ أهمّ انجاز عسكري للانتفاضة تمثّل في بلورة قناعة اسرائيلية بأن الفلسطينيين يملكون القدرة على الاستمرار في الوضع الحالي لسنوات طويلة. وفي هذا السياق، نقل عن مسؤول كبير في جهاز الامن قوله، ان الانتفاضة، في المناطق المحتلة، تحوّلت الى وضع أساسي، ونمط حياة؛ «فسكان المناطق [المحتلة] تعلموا التأقلم معها، من خلال ادراك ان المقصود هو صراع طويل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١٢/٧). وحسب رأي مسؤولين أمنيين آخرين، فان العام المقبل سوف يشهد نموّاً أكبر في تشكيل الخلايا المحلية. وطالما ان المواجهة مستمرة، «فسوف تحدث نشاطات عنف متفرّقة، ترافقها كراهية عمياء» (**المصدر نفسه**).

وتنحصر المواقف المؤيدة للقضاء على الانتفاضة بالقوة العسكرية، أيّاً تكن النتائج المترتبة على ذلك، في بعض رموز اليمين الصهيوني المتطرّف، الى درجة دفعت بعضهم الى التشكيك في جدّية جهاز الامن في قمع الانتفاضة. فقد اتهم عضو الكنيست عوزي لنداو (ليكود) جهاز الامن بالمراوغة في الصراع الجدي ضد الانتفاضة. فلا توجد عوائق «لنقل أموال الى م.ت.ف. ولا يتمّ شلّ قيادتها. [ونحن] نتيح مجال العمل في اسرائيل للمعتدلين، مثلهم مثل المتطرفين؛ وكذلك نتيح مجال العمل للملثّمين. وبعد هذا يقولون لنا: نحن نواجه الانتفاضة» (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٧).

ورأت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين (هتحياه)، انه يجب استخلاص ثلاثة دروس أساسية من الانتفاضة، التي هي،اليوم، ـ حسب زعمها ـ في «وضع يائس، وتراجع». وهذه الدروس هي: «تحييد زيادة وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة؛ [و] لا يمكن ايجاد حل سياسي للانتفاضة، اذ ان كل حل كهذا هو بمثابة حل نهائي لدولة اسرائيل؛ [و] ازاء عمليات القتل التي ينفّذها الملثّمون، يجب ان يستعاد وعي اولئك الذين أوهموا انفسهم بأننا نسوّي حساباتنا مع مقاتلين ضعفاء. وقد اتضح ان المقصود منظمة طابعها التقليدي هو القتل» (**المصدر نفسه**).

وحذّر عضو الكنيست، رحبعام زئيفي (موليدت)، من «زيادة خطورة الانتفاضة، عبر الانتقال الى استخدام السلاح الناري من قبل القائمين على الانتفاضة. فهناك استخدام مكثّف لمجموعات مقاتلة من وراء الحدود؛ [وهناك] ازدياد في الحاق الضرر باسرائيل. وكل هذا يحدث مع استمرار التقصير الحكومي بعدم قمع الانتفاضة» (**المصدر نفسه**).

ورأى وزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور